بحث محكم | قسم الدراسات الدينية | 09 أبريل 2018

قِرَاءَةٌ فِي تَحَوُّلِ القِرَاءَاتِ عِلْماً مِنْ عُلُومِ القُرْآنِ أَوْ تَارِيخُ القِرَاءَاتِ

المنجي الأسود
باحث تونسي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2018
All rights reserved © 2018

قِرَاءَةٌ فِي تَحَوُّلِ ٱلْقِرَاءَاتِ عِلْماً مِنْ عُلُومِ ٱلْقُرْآنِ
أَوْ تَارِيخُ ٱلْقِرَاءَاتِ[1]

1- يمثّل هذا العمل الفصل الأوّل من الباب الأوّل من كتاب "القراءات علماً من علوم القرآن"، تأليف: المنجي الأسود - منشورات مؤسّسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، ط1، 2017.

الملخّص:

في هذا الفصل تناول المؤلّف بالدرس تاريخ القراءات القرآنيّة من بدايات هذا النشاط المعرفي إلى أن استوى علماً قائماً بذاته له موضوعه ومنهجه وضوابطه ومقاصده. وحاول المؤلّف الإجابة عن أسئلة مهمّة في هذا الباب: هل تطوّر القراءات مرتبط بالمضامين أو بمواقف المسلمين من تلك القراءات، أو إنَّ التطوّر متعلّق بما ترتّب على اختلاف قراءات النصّ الديني التأسيسي من نتائج وتداعيات؟ كلّ ذلك أحوج المؤلّف إلى مناقشة نماذج ممثّلة من الأطروحات الاستشراقيّة وغير الاستشراقيّة التي حاول أصحابها رسم مسار تاريخ القراءات القرآنيّة (منها بالخصوص أطروحات نولدكه في كتابه «تاريخ القرآن»، وجيفري في المقدّمة التي وضعها لـ «كتاب المصاحف» للسجستاني، وهند شلبي في دراستها للقراءات بإفريقية، ونائلة السلّيني الراضوي في دراستها القيّمة المعنونة بـ «الفقيه على مختلف القراءات»...). وبالمقابل اقترح المؤلّف إخضاع تاريخ القراءات لنظريّة تطوّر العلوم مثلما وضع معالمها توماس كون (T. Khun). وتبيّن للمؤلّف أنَّ علم القراءات مرَّ بخمسة أطوار، توسّع في بيانها وفي تقييمها في آن معاً (هذه الأطوار ارتبطت بقضايا اللهجات والتدوين والاختيارات والتواتر وتكريس قراءات دون غيرها). وقدّر المؤلّف، في خاتمة هذا الفصل، أنَّ تلك الأطوار الخمسة من شأنها أن توضّح للقارئ مختلف الأزمات التي مرّ بها علم القراءات والحلول التي التُمِست لتجاوزها. ومن ثمَّ وقف المؤلّف على أهمّ السمات المشتركة بين أغلب تلك الأطوار من قبيل سمة «التكفير» (تكفير عثمان بسبب توحيد المصاحف)، ومن نحو سمة تغليب قراءات دون أخرى، وذلك في سياق مبدأ الاختيار في معنى الإقصاء أو الرفض.

******

يفترض عنوان هذا الفصل أن تكون المراحل النهائيّة التي شهدها التعامل المعرفيّ مع قراءات القرآن قد استوت فيها **علماً من علوم القرآن**. وهو افتراض يضعنا بدءاً أمام منهج تاريخيّ نسير وفقه لتتبّع تلك المراحل، التي نشأ فيها العلم وبداية تشكّله، ثمّ تطوّره في أرحام بعض العلوم الأخرى، ثمّ استوائه علماً واستقلاله عنها. وكأنّنا، منذ البداية، نقرّر أنَّه مرّ بثلاث مراحل هي: نشأة القراءات مضمون العلم، ثمّ ظهورها في أبواب أو أجزاء من المصنّفات الأولى للحديث والتفسير خُصّصت لذكر تلك القراءات، وتدوين الاختلافات في قراءة اللفظ الواحد من الآية، ثمّ استقلال هذه الأجزاء بنفسها لتصبح مصنّفات مستقلّة بمادّتها ومنهج التأليف فيها، فاستقامت القراءات علماً بمصطلحاته، ومنهج التأليف فيه، ومضمونه، وأهدافه، وغاياته.

غير أنَّنا لا نميل إلى هذا التقسيم، وإنْ أوَهم بوجاهته من حيث التطوّر التاريخي لعلم القراءات مرتبطاً بالتدوين. فهو لا يرتكز على السمات الحقيقيّة المميّزة لكلّ مرحلة من تلك المراحل. فلا شكّ في أنَّ ظهور القراءات، باعتبارها جزءاً من المصنّفات الحديثيّة، لم يكن بداية ظهور العلم، ولا هو من المراحل الجنينيّة الأولى التي عرفها. ونحن نفترض وجود تلك الفترات واختلافها؛ لأنَّنا نفترض أيضاً أن تكون العوامل المحرّكة لتطوّر القراءات مختلفة من فترة إلى أخرى. ويقودنا هذا الافتراض إلى وضع فرضيّات أخرى نحدّد من خلالها طبيعة هذه العوامل المحرّكة، التي من شأنها أن تُظهر الفوارقَ واضحةً بين تلك المراحل. لذلك نتساءل عن طبيعة تلك التطوّرات:

ـ أهي تطوّرات مضمونيّة للقراءات؟ ويلزمُ البحث في هذا الافتراض تتبّع اللحظة الزمنيّة، التي فيها انغلقت القراءات من حيث المضمون. فإذا كانت فترة توالد القراءات معلومةً لأنَّ ذلك بدأ مع نشوء الوحي، فإنَّ معرفة اللحظة التي أنتجت فيها آخر قراءة يبدو أمراً في غاية الصعوبة، إن لم نقل إنَّه أمرٌ يكاد يكون مستحيلاً، ولاسيّما في ظلّ عدم اتفاق القدامى والمحدثين على تعريف واضح للقراءات.

ـ أمْ هي تطوّرات متعلّقة بمواقف المسلمين منها، وتطوّر تعاملهم معها، من خلال المفاضلة بينها مفاضلة لهجيّة، أو نحويّة، أو مذهبيّة. وعلى هذا الأساس، كان لا بُدَّ من أن ينصبّ اهتمامنا على تتبّع الموارد الأولى لتلك المفاضلات، وهو أمرٌ في غاية الصعوبة أيضاً ولا يتّسع له مقام القول هنا، كما قد يخرجنا عن الهدف الأساسي الذي رسمناه لأنفسنا من هذا الفصل.

ـ أم هي تطوّراتٌ تُصوّرُ حجم الإحراجات التي ظهرت مباشرة بعد ظهور الاختلاف في قراءة النصّ المُوحَى به ممارسة وتنظيراً: ممارسة منذ عهد الرّسول إلى ولادة المصحف الإمام، وتنظيراً ببداية

الدّعوة إلى الالتزام بالرّسم العثماني، وطلب القراءات من مأثور الرّواية والتلقين، وفي فترة متأخّرة عنهما. وبالإضافة إلى ذلك، إخضاع القراءات لقوانين النّحو، الذي نشأ بمساعدتها، ثمّ شقَّ عصا الطاعة عنها.

إنَّ هذه الفرضيات مجتمعةً تبدو غير قادرة على تمثّل تاريخيّة القراءات؛ لأنَّ الاعتماد عليها قد يؤدّي بنا إلى مزالق منهجيّة وقع فيها من حاول قبلنا أن يرسم تاريخاً للقراءات، وخصوصاً من أصحاب المنهج الوضعي الذي يمثّله عدد من المستشرقين، أو المنهج التّقليدي الذي جسّدته عدّة دراسات تمجيديّة.

وإزاء ذلك، نحن لا نميل إلى ما قرّرته بعض الدّراسات الحديثة، التي نودّ أن نعرض ما ذهبت إليه في التّأريخ لهذا العلم، قبل أن نفصح عن رأينا في هذه المسألة.

تيودور نولدكه (ekedlöN rodoeTh) (تاريخ القرآن):

جاء الجزء الثّالث من كتاب نولدكه (Nöldeke) (**تاريخ القرآن**) قريباً جدّاً من العنوان الأصلي لهذا الكتاب، فقد وسمه بـ «**تاريخ نص القرآن**». وحسب مضمون فصول هذا الجزء، فإنَّه بالإمكان أن نضع القراءات مرادفاً لنصّ القرآن في هذا العنوان. وقد ضمّ هذا الجزء ثلاثة فصول: خصّص الفصل الأوّل للرّسم، وتعرّض فيه للمصحف الإمام ومصحفي أبيّ بن كعب (ت 19-32هـ؟)[1]، وعبد الله بن مسعود (ت 32هـ)، ومصحف آخر قال عنه المؤلف إنَّه مصحف غير عثماني. أمّا الفصل الثاني، فتحدّث فيه عن القراءة، وخصّصه للاهتمام أوّلاً بمسائل أساسيّة متعلّقة بالقراءة؛ مثل: علاقتها بالرّسم واللغة، وتوحيد القراءات، وثانياً بالقرّاء والقراءات، وثالثاً بكتب القراءات. وجعل الفصل الثالث للحديث عن مخطوطات القرآن.

فالواضح، من خلال محتوى هذا الجزء، أنَّه لا يقدّم تصوّراً دقيقاً لتاريخ نصّ القرآن كما أثبت في العنوان. ومع ذلك، يمكن أن نسجّل بعض الملاحظات حول ما أورده لعلّنا نفهم الخيط الرّابط بين فصول هذا الجزء بقصد تمثّل تاريخ نصّ القرآن كما قدّمه نولدكه.

فمن بين ما يمكن ملاحظته أنَّ المؤلف بدأ بالتأريخ لنصّ القرآن انطلاقاً من الرّسم، وكأنَّ التدوين هو بداية التاريخ الفعليّ للقراءات، وكأنَّ تاريخ القراءات هو تاريخ الكتابة. ولعلّ إغفاله لذلك يعود إلى تعرّضه، في الجزأين السابقين، للنصّ القرآني في الفترتين المكيّة والمدنيّة، لكنَّ ذلك لا يعفيه من التذكير بالفترة التي سبقت المصاحف المشار إليها في الفصل الأوّل من هذا الجزء.

1- اختلف في تاريخ وفاته، حتى إنَّ البعض قد وصل به إلى سنة 32هـ، وقد يكون الدافع وراء ذلك الرغبة في إلحاقه بلجنة عثمان، التي كلفها بنسخ المصحف الإمام.

وعلى الرغم من أنَّ عناوين الفصول سابقة الذّكر لا تقدّم شيئاً يدلّ على أنَّ نولدكه ينقل لنا تصوّراً ما في التأريخ للقراءات، أو للنّصّ القرآني، فإنَّ معالجته للعديد من مصطلحات العلم تنمّ عن محاولة تتبّع تطوّرها التاريخيّ، مثل تحليله لتطوّر مصطلح الاختيار، ومصطلح الشّذوذ، وعلاقتهما بحركة توحيد القراءات. لكنّ طريقة عرضه للمادّة المتعلقة بهذه المصطلحات يصعب فهمها فهماً تاريخيّاً دقيقاً؛ لأنَّه لم يخضعها، في عرضه لها، لمنهج التّتابع الزّمني الذي يسهم في توضيح التغيّرات الطّارئة على المصطلح المدروس[2].

إنَّ توجّه نولدكه هذا سيكون له بالغ الأثر في المدرسة الألمانيّة، التي لا تعير الجانب الشفوي في دراسة تاريخ القراءات اهتماماً كبيراً، ولاسيّما منه الفترة التي سبقت لحظة التدوين الأولى لنصّ القرآن. وهو أمر سينجرّ عنه بالضّرورة إهمال فترة مهمّة من هذا التاريخ بما تتميّز به من سمات.

آرثر جيفري (A. Jeffrey) مقدّمة كتاب (المصاحف) لابن أبي داود[3]:

عرض المستشرق آرثر جيفري (**A. Jeffery**) في سياق تقديمه لكتاب (**المصاحف**) لابن أبي داود السجستاني (ت 316هـ) آراء المستشرقين في تاريخ القرآن، **من بدء المصاحف المختلفة في أيام الصحابة إلى المصحف الرّسمي العثماني، ومن وقت حرّيّة الاختيار في الرّوايات إلى أن اعتمد العلماء رواية رسميّة من روايات الرّواة الكثيرة المختلفة، وقد حققوا أنَّ نتيجة بحثهم هذه أقرب فهماً للأحاديث المختلفة والرّوايات المتناقضة، وأكثر موافقة لأحوال القرون الأولى وحوادثها، فبناء على هذا نرى ستة أطوار في تاريخ تطوّر قراءات القرآن هي:**

1- طور المصاحف القديمة.

2- طور المصاحف العثمانيّة التي بعث بها إلى الأمصار.

3- طور حرّيّة الاختيار في القراءات.

4- طور تسلّط السّبعة أو العشرة.

5- طور الاختيار في روايات العشرة.

6- طور تعميم قراءة حفص. وهو طور النّسخ المطبوعة.

2- نولدكه (Nöldeke)، تاريخ القرآن، ص435-698.

3- السجستاني، عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث، كتاب المصاحف، تحقيق آرثر جيفري، المطبعة الرحمانية، القاهرة، ط1، 1936م، ص9.

ويبدو هذا التصوّر، على ما فيه من تدرّج تاريخيّ وعلى الرّغم من عدم إغفاله المصاحف على اختلاف أصحابها، متأثّراً بتصوّر نولدكه غير الواضح لتاريخ القراءات، بما أنَّه يحدّد نقطة البدء من المصاحف، والحال أنَّها مرحلة تابعة لمرحلة التناقل الشفوي للنصّ القرآنيّ قبل تدوينه تدويناً فرديّاً، أو رسميّاً، ويمكن اعتبارها أيضاً جزءاً من مرحلة تدوين النصّ تحت إشراف الرّسول نفسه. كما لا يخلو هذا التصوّر من خلط بين الطورين الرابع والخامس، بل إنَّ صياغة عنوان الطّور الرّابع لا يستقيم في نظرنا؛ لأنَّ تسلّط السّبعة كان سابقاً لتسلّط الثّلاثة المكمّلين للعشرة بقرون عديدة، وعلى هذا الأساس، فإنَّ طور الاختيار في روايات العشرة كان بعد تسبيع أبي بكر بن مجاهد (ت 324هـ) للسّبعة، ولكن ليس بعد تعشير العشرة. ولا بدَّ، هنا، من ضرورة شرح العلاقة بين التسبيع والتعشير: أهُمَا حركة واحدة تمَّت على مراحل، أم هما حركتان مثّلتا طورين مختلفين، على الرغم من تشابه طبيعة الفعل بينهما؟ وحتّى يستطيع المرء أن يقف على إجابة مقنعة، في هذا الصّدد، لا بدّ له من الوعي، منذ البداية، بأنَّ مسألة الاختيار في الرّوايات لم تقتصر على القرّاء السّبعة ولا العشرة؛ بل اشتملت على الكثير من القرّاء ممّن كان لهم اختيار في القراءة. وإذا كان حفص أحد رواة القرّاء السّبعة، وأنَّ قراءة بعضهم ما زالت متداولة إلى اليوم، فإنَّ الطور الأخير يصبح غير ذي معنى باعتبار أنَّه لا يمثّل تطوّراً في جوهر العلم، ولا سيّما أنَّ مدارس تعليم القراءات العشر، ومنح الإجازة لمن يتقنها مازال متواصلاً إلى اليوم في أغلب أقطار العالم الإسلامي، على غرار ما كان يقوم به علماء القراءات في القرن التاسع الهجري.

هند شلبي (القراءات بإفريقية من الفتح إلى منتصف القرن الخامس الهجري)[4]:

على الرّغم من أنَّ هند شلبي حصرت عملها جغرافيّاً في إفريقية، وزمنيّاً في القرون الخمسة الأولى من الهجرة، فإنَّ تأثّرها بما توصّل إليه المستشرقون من تمثّلهم لأطوار القراءات يبدو جليّاً جدّاً. فقد قسّمت شلبي أطروحتها إلى خمسة أبواب، فاعتنت، في الفصل الأوّل من الباب الثالث منها، بـ: **أطوار القراءات بإفريقية**، وهي حسب رأيها ثلاثة:

1- طور القراءة الحرّة.

2- طور حريّة الاختيار في القراءات.

3- طور ترجيح القراءات.

4- شلبي، هند، القراءات بإفريقية من الفتح إلى منتصف القرن الخامس الهجري، الدار العربيّة للكتاب، 1983م، من ص95 إلى ص204.

ولا يعني اكتفاؤها بهذه الأطوار الثلاثة إغفالها للطّور الأوّل، الذي صدّر به آرثر جيفري تصوّره. فقد خصّصت الباب الثّاني للحديث عن المصحف بإفريقية منذ الفتح. ولعلّ طور القراءة الحرّة كان مصاحباً لتوافر المصاحف مع الفاتحين الأوائل من الصّحابة، والجيل الأوّل من التّابعين. وعلى الرّغم من أنَّ هذا التّصوّر يبدو محدوداً في الزّمان والمكان، فإنَّ بعض الملاحظات التي تضمّنها من شأنها أن تجلّي جانباً من أسباب الانتقال من الطّور الأوّل إلى الطّور الثّاني؛ إذ بيّنت: «**أنَّ إفريقيّة قد عرفت مع الصّحابة -رضي الله عنهم- القراءة الحرّة، التي لا تتقيّد بمصر معيّن، ولا حتى بالقراءة الرّسميّة للمصحف العثماني، ثمّ إنَّها بقدوم البعثة[5]تخلّت عن القراءات الشّاذّة لتقرأ بما يوافق المصحف الرّسمي، ولكن دون أن تتقيّد بقراءة مصر من الأمصار، فتكون بذلك قد عرفت طور حرّيّة الاختيار في القراءات**»[6]. فسبب الانتقال من طور القراءة الحرّة إلى طور حرّية الاختيار كان بأمر الدّولة المركزيّة بتأكيد خضوع هذا الجزء منها للقراءة الرّسميّة. لكن هل يمكن معرفة الأسباب الكامنة وراء هذا العمل الذي قام به عمر بن عبد العزيز؟ فقد عوّدنا الخلفاء على أنَّ مثل هذه البعثات، على الرغم من طابعها الدّيني، لا يمكن أن تكون خارج دائرة السّياسة، ومن ثمّ، ما الإحراجات التي يمكن أن تمثّلها القراءة الحرّة بالنسبة إلى السّلطة المركزيّة حتّى تكلّف بعثة بتعليم الناس القرآن؟ هذا ما لم تُجِب هند شلبي عنه.

نائلة السليني الراضوي (الفقيه على مفترق القراءات):

إذا كان جيفري قد ذهب إلى أنَّ تاريخ القراءات قد مرّ بستّ مراحل، فإنَّ نائلة السليني اقتصرت على أربع مراحل فقط في تمثّلها لهذا التّاريخ. ويأتي هذا التمثّل في إطار اهتمام الباحثة بالقراءات المبثوثة في مصنفات التفسير، التي تعرّضت إليها بالدّرس في أطروحتها: (**تاريخيّة التفسير القرآني والعلاقات الاجتماعيّة من خلال نماذج من كتب التفسير**)[7]. لكنَّ تمثّلها لأطوار القراءات عبّرت عنه في مقالٍ مستقلّ عن هذه الأطروحة بعنوان: (**الفقيه على مفترق القراءات**)[8]، وهذه الأطوار هي:

1- طور التيسير في القراءة، ويشتمل على الفترة النبويّة وجزء من الخلافة الرّاشدة؛ أي أنَّه طور يشتمل على عمليّتي الجمع الأولى والثانية.

5- كان عمر بن عبد العزيز (ت 101هـ) قد بعث عشرة رجال إلى إفريقية ليفقهوا الناس فيها، ويعلموهم القرآن. انظر: المرجع السابق، ص26.

6- المرجع نفسه، ص125.

7- الراضوي، نائلة السليني، تاريخيّة التفسير القرآني والعلاقات الاجتماعيّة من خلال نماذج من كتب التفسير، ج1، ط1، المركز الثقافي العربي، 2002م، ج2، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، 1997م، مرقونة في كليّة الآداب في منوبة.

8- الراضوي، نائلة السليني، الفقيه على مفترق القراءات، مقال ضمن كتاب المسلم في التاريخ، إشراف عبد المجيد الشرفي، ج2، ط1، الدار البيضاء، 1999م، ص135-157.

2- طور المصاحف، أو المصاحف القديمة كما نعتها آرثر جيفري.

3- الطّور الثّالث، ويمكن أن نسمّيه بمرحلة الجمع على حرف واحد على عهد عثمان بن عفان، وتمتدّ هذه الفترة إلى عهد مروان بن الحكم (ت 65هـ) لمَّا وُفّق في حرق صحف حفصة (ت 45هـ) التي نسخ منها نصّ المصحف الإمام.

4- أمّا الطّور الرّابع، فهو طور تسلّط القراءات السّبع، أو العشر، بشيء من التيسير.

ويتميّز هذا التقسيم بإشارته إلى الفترة الزّمنيّة التي استغرقها كلّ طور من الأطوار الأربعة. ولئن توافَق آرثر جيفري ونائلة السليني في اعتبار الطور الرّابع هو طور تسلّط القراءات السبع، أو العشر، فإنَّ السليني أعقبته بملاحظة وضّحت فيها أنَّ هذا الطّور هو مرحلة: «**قامت فئة العارفين بالنّصّ وكيفيّات النّطق به، واتّخذت، في وقت قصير، صفة المؤسّسة العالمة، واستوعبت القراءات المخالفة، فكان بيدها وحدها الحقّ في تبنّي الاختلاف، واعتباره رحمة، أو مصادرته واعتباره داعياً إلى التّحريف والزيغ**»[9]. وهي ملاحظة وجيهة في تقييم هذه المرحلة، لكنَّها لم تتجاوز الخلط الذي وقع فيه آرثر جيفري، فإذا كانت تقصد بالفئة العارفة، التي أصبحت في وقت قصير مؤسّسة عالمة علماء القراءات، بدءاً بأبي بكر بن مجاهد مسبّع السبعة، وانتهاء بابن الجزري (ت 833هـ) مكمّل العشرة، فإنَّ بين الرجلين مسافة تزيد على أربعة قرون لم تكن فيها تلك المؤسّسة العالمة متّفقة على كثير من المسائل الجوهريّة في القراءات، وأهمّها قضيّة المصطلحات، وعدد القراءات المختارة، بالإضافة إلى مواقفها من تلك القراءات التي عُدَّت، في هذا الطور، شاذّة لا تجوز القراءة بها في الصلاة.

محمَّد المختار ولد أبَّاه (تاريخ القراءات في المشرق والمغرب):

يظهر من عنوان هذه الأطروحة أنَّها تتميّز بشموليّة إلمامها بالقراءات زماناً ومكاناً، فقد وسم هذه الأطروحة بعنوان: **تاريخ القراءات في المشرق والمغرب**. وقسّمها إلى مقدّمة وثمانية أبواب تُظهر تصوُّره لتاريخ القراءات. وهذه الأبواب هي:

. الباب الأوّل: **عصر الأئمة والرواة.**

. الباب الثاني: **عصر التدوين.**

. الباب الثالث: **مدرسة القيروان وتأثيرها في الأندلس.**

9- المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

. الباب الرابع: **المدرسة الأندلسيّة.**

. الباب الخامس: **عصر التثبيت والتكميل: أدبيّات الشاطبيّة بين الأندلس والمشرق.**

. الباب السادس: **المدرسة المغربيّة.**

. الباب السابع: **المدرسة الشنقيطيّة.**

. الباب الثامن: **آراء العلماء الشناقطة في التجويد**[10].

والملاحظ أنَّ الأبواب: الأوّل والثاني والخامس تضمّنت لفظ «**عصر**»، وكأنَّ الأبواب الأخرى لا تمثّل حقباً زمنيّة بقدر ما تدلّ على مميزات فترة زمنيّة دون أخرى. ولا يستند هذا التقسيم، في الحقيقة، إلى تمثّل تاريخيّ للمراحل التي مرّ بها العلم؛ فقد تجاهل الباحث مرحلة الجمع وتدوين المصحف الإمام، واكتفى بتلخيصها في التمهيد، ولسنا متأكدين إن كان هذا التجاهل ناتجاً عن اعتبار الباحث القراءات قد أصبحت علماً بعد التدوين. وإذا كان هذا هو تصوّره، فلا شكّ في أنَّ ذلك يُعدّ مجانباً الصّواب؛ لأنَّ العلم لا يولد عملاً منجزاً؛ بل لا بدّ له من مرحلة طفوليّة يمرّ بها لتسجّل له عثراته الأولى حتّى يقف على قدميه. ثمّ تسنده العلوم الأخرى حتى يشتدّ عوده؛ بل إنَّه لم يقم على سوقه إلّا بالاعتماد على الذاكرة والمشافهة التي ستكون من أهمّ ما يميّزه عن غيره من العلوم الإسلاميّة الأخرى.

ولئن أضاف ولد أباه، في البابين السّابع والثامن، اهتماماً بمجال جغرافيّ تناسته كلّ الدراسات الحديثة التي اطّلعنا عليها، تمثّل في الإشارة إلى الحركة العلميّة التي شهدتها مدينة شنقيط الموريتانيّة، فإنَّ هذه الإضافة لم تزد شيئاً على علم القراءات، سوى موقف العلماء الشناقطة من التجويد، الذين بيّنوا، من خلاله، أنَّ القراءة بغيره تُعدّ لحناً، وهو موقف فيه كثير من التشدّد لم نعهده من قبل[11]. أمّا بالنسبة إلى المسائل، التي بيّن أنَّها من مساهمات علماء القراءات في شنقيط، ولا سيّما تصويب نطق القارئ بحرفَيْ الجيم والضاد، فإنَّ ذلك لا يُعدّ إضافة علميّة بقدر ما هو اقتداء بلغة قريش، التي تقرّر، منذ القرن الأوّل للهجرة، أنَّها اللغة التي نزل القرآن بها.

10- ولد أباه، محمّد المختار، تاريخ القراءات في المشرق والمغرب، منشورات المنظّمة الإسلاميّة للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، 2001م. ونودّ أن ننبّه، هنا، إلى أنَّ الكاتب قد نسب، في ص24 من هذا البحث، قولاً إلى ابن العربي (ت 543هـ) عبّر فيه عن تبرّمه من تشعّب الاختيارات في القراءات، والإغراق في تتبع تفاصيل الأداء، ثم بيّن أنّه أخذ هذا القول من كتابه العواصم من القواصم، وهي إحالة غير صحيحة. هذا ولم نعثر على القول المذكور إلا في كتاب التاج والإكليل لمختصر خليل لأبي عبد الله المواق (ت 897هـ)، ضمن كتاب مواهب الجليل لشرح مختصر خليل لأبي عبد الله الحطاب الرعيني (ت 954هـ)، ضبط الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1995م، ج2، هامش ص421.

11- ولد أباه، محمّد المختار، تاريخ القراءات في المشرق والمغرب، ص579-752.

يبدو، إذاً، أنَّ الاختلاف في تمثّل تاريخ القراءات واضح وجليّ فيما تقدّم من تصوّرات، لم نرَ من الوجاهة التعويل عليها كثيراً، وإن بدا في بعضها ما يستحقّ التوقف والتفكير، لأسباب أهمّها تباين الخلفيّة النظريّة لكلّ تصوّر من تلك التصوّرات. بالإضافة إلى عدم انبنائها على خلفيّة نظريّة لها علاقة بتاريخ العلوم وتطوّرها، وكذلك افتقارها إلى معالجة علميّة لها صلة بالعلم الذي يجب أن يكون مركز هذا التقسيم أو ذاك. فأصحاب التقسيمات سابقة الذكر لم يعوّلوا على فهمهم لطبيعة تطوّر علم القراءات، ويعود ذلك إلى تسليمهم المسبق بالقراءات علماً من علوم القرآن؛ بل إنَّ ذلك قد عُدّ من بديهيّات الأمور، حتى إنَّ البعض ذهب إلى اعتبار المباحث التي تُناقش في دائرة هذا العلم علوماً للقراءات على الجمع[12]. ولا يعني ذلك أنَّنا لا نَعدّ القراءات علماً؛ إذ سبق أن أشرنا إلى أنَّها أقرب العلوم الإسلاميَّة إلى النص القرآني؛ بل إنَّ العديد من الدارسين القدامى خصوصاً قد ذهبوا إلى التسوية بينها وبينه. ولكنَّ غاية ما في الأمر أنَّنا نودّ التنبيه إلى ضرورة إخضاع هذا العلم لنظريّة تطوّر العلوم حتّى يتسنّى لنا، بعد ذلك، تحديد كلّ مرحلة من مراحل تطوّره تحديداً يتميّز بالدقة التاريخيّة، ويخضع لمنطق تطوّر العلوم. ونقصد بالدّقة ضبط مفاصل كلّ مرحلة من تلك المراحل أوّلاً، ثمّ تأكيد اختصاص كلّ مرحلة بظهور مصطلح أو أكثر من مصطلحات علم القراءات. وهي التي من المفترض أن يكتمل ظهورها في المرحلة النهائيّة، التي أصبحت فيها القراءات علماً مكتملاً في نظر علمائه.

لقد بيّن العديد من الدراسات الحديثة المهتمّة بتاريخ العلوم أنَّ القول بتقدّم العلم تقدّماً تراكميّاً قائماً على النّموّ هو نظريّة قديمة قد فقدت بريقها اليوم. وفي مقابل ذلك، أكّد توماس كون (**T. S. KUHN**) على سبيل المثال، التقدّم الثوري للعلم مستنداً، في الوقت ذاته، إلى رأي الباحث في تاريخ العلوم كارل بوبر (**Carls Poper**) الذي يرى فيه أنَّ نموّ العلم لا يحدث بالتكاثر، وإنَّما يتمّ **عن طريق الإطاحة الثوريّة بنظريّة مقبولة، واستبدالها بواحدة أفضل**[13]**، ولا تتحقّق الإطاحة الثوريّة إلّا بالدور الذي يلعبه الفشل المتكرّر للنظريّة القديمة**[14]. ومن ثمَّة يصبح **الهدف أمام العالِم هو إيجاد حلّ للمعضلة**[15]التي انتهت إليها الممارسة العلميّة. وهو **هدف ينتج البحث عن تحقيقه حواراً نقديّاً لا يمكن أن يحدث إلّا في لحظات الأزمات**؛ أي في الوقت الذي **تكون فيه الأسس الأصليّة لهذا العلم مُعَرّضة للدّمار**[16]، وإذا توافرت شروط التّطوّر العلميّ المشار إليها في تطوّر أيّ علم من العلوم، يُعدّ ذلك العلم **علماً سويّاً** عكس العلم الشّاذ.

12- انظر على سبيل المثال: السيد رزق الطويل، في علوم القراءات: مدخل ودراسة وتحقيق، ط1، المكتبة الفيصليّة، مكة المكرّمة، 1985م.

13- كون، توماس (T. S. KUHN) تركيب الثورات العلميّة، ص20.

14- المرجع نفسه، ص19.

15- المرجع نفسه، ص19.

16- المرجع نفسه، ص19.

إنَّ هذه المبادئ النظريّة المهمّة التي يقرّرها توماس كون قد استدلّ على وجاهتها بتقديم العديد من أمثلة العلوم الصّحيحة مثل قانون الجاذبيّة، وقانون البصريّات، وقانون النسبيّة، وعلى الرغم من ذلك، عمّمَ النتائج التي توصّل إليها من خلال تلك النماذج لتشتمل نتائجه على كلّ العلوم، وعلى أساس هذا التعميم، بالإمكان أن ننظر انطلاقاً منها في علم القراءات. ولا يعني ذلك أنّنا نروم إسقاط هذه النظريّة على العلم الذي نودّ دراسته؛ فالعلوم الدينيّة لها ما يميزها عن غيرها من العلوم. لكنَّ الذي تشترك فيه العلوم على اختلافها أنَّ العلم، أيّ علم، يمرّ بأزمات تكمن في فترات الرّكود، أو في مشكلات يستعصي حلّها، إذا لم يوجّه القائمون على ذلك العلم نقداً صارماً لقواعده يسمح لهم بتقييم إرثه النظري، ليتجاوز الأزمة، أو المشكل الذي انتهى إليه العلم. وهذا السعي إلى التجاوز هو الذي يسهم في خلق مواقف نقديّة من طرف المهتمّين بتطوير العلم. وهذه المواقف هي التي تعمل، بكلّ جهد، على تحريك البحث في الأسباب الكامنة وراء تلك المشكلات، وعن الحلول الممكنة لها. وينطبق هذا الأمر انطباقاً تامّاً على القراءات. فقد كان تاريخها تاريخ المشكلات، وكان تاريخها تاريخ البحث عن حلول لتلك المشكلات. لذلك بدا لنا هذا العلم في حركة تفاعليّة مع كلّ ما طرأ من المشكلات الناجمة عن الممارسة اليوميّة للتلفظ بالنصّ القرآني. فعلم القراءات ليس علماً متعالياً على التاريخ، ولا خارجاً عنه، وليس هو بالبعيد عن قوانين التطوّر فيه. ولا بدَّ من أن ننبّه، هنا، ومنذ البداية، إلى ضرورة عدم الخلط بين مصطلحي القرآن والقراءات. وعلى الرّغم من أنَّ عملنا متصل اتصالاً وثيقاً بالقرآن، بما هو وحي، فإنّنا لا نزعم البحث في تاريخ الوحي؛ بل يجب أن نؤكّد أنَّ هدفنا الأساسي الذي نروم تحقيقه هو البحث في **القراءات علماً من علوم القرآن**، وفق الإشكاليّات التي سبق أن طرحناها في المقدّمة؛ لأنَّ البحث في القراءات وتطوّرها، بما هي علم، يعني، بالضرورة، البحث في الممارسة الفعليّة واليوميّة لتلفّظ المسلمين بهذه النصوص، التي سُمّيت قراءات لنصّ القرآن الواحد. وإذا كانت كذلك، فهي، إذاً، خاضعة لتغيّر التعامل معها بما هي نصوص متعدّدة لنصّ واحد، وطريقة في التّلفظ في الآن ذاته. وسنرى، لاحقاً، أنَّ الرّأي القائل إنَّ القراءات والقرآن حقيقتان متّحدتان هو رأي قد أنتجته إحدى المشكلات، التي مرّ بها تاريخ العلم. ونودّ أن ننبّه، هنا، إلى ضرورة الابتعاد عن هذا الخلط حتى يتسنّى لنا البحث المنهجي في علم من علوم القرآن، وليس البحث في القرآن، وما نحن بصدد تحديده هو الأطوار أو المراحل التاريخيّة التي مرّ بها علم القراءات، وليس القرآن. وهي، في نظرنا، خمسة أطوار تتمثّل في:

1- مشكلة تعدّد اللهجات، والحلّ في التشريع للاختلاف.

2- مشكلة الاختلاف، والحلّ في التدوين.

3- مشكلة تعدّد القراءات المخالفة للمدوّن والمرويّ، والحلّ في الاختيار.

4- مشكلة انفتاح الاختيار، والحلّ في الحدّ من الاختيار، وتكريس حدّ ابن مجاهد في القراءات السبع.

5- مشكلة عدم الرّضا عن اختيار ابن مجاهد للقراءات السبع، والحلّ في إضفاء صفة التواتر على القراءات العشر.

إنَّ الأسس التي أسعفتنا في وضع هذا التمثل هي تحديد المشكلات التي عرفها العلم، ومن ثَمَّ تتبّع الحلّ أو الحلول التي قدّمها علماء القراءات للخروج من تلك المشكلات. وهي حلول ستفضي، في كلّ طور من الأطوار الخمسة، إلى إدخال تعديل أو إضافة على المضامين المعرفيّة لهذا العلم، ما سيؤكّد أنَّ هذا التطوّر هو تطوّر فعليّ قائم على المراجعة المستمرّة للمعرفة، التي تبدو في ظاهرها متراكمة من طرف علماء القرآن عموماً، وعلماء القراءات خصوصاً.

1- مشكلة تعدّد اللهجات، والحلّ في التشريع للاختلاف:

تتمثّل المشكلة الأولى التي شهدها تاريخ القراءات في اختلاف القرّاء الأوائل في قراءة النص القرآني. وتشير المصادر إلى أنَّ بعض القرَّاء قد ألّف كتاباً تضمّن قراءات الرّسول، ويفترض هذا الأمر بداهةً أنَّ القارئ الأوّل للقرآن قد قرأ العديد من الآيات بأوجه متعدّدة، وتتمثّل هذه الأوجه، حسب ما أورده حفص بن عمر الدوري (ت 246هـ)، في القراءة بالمدّ والقصر، والهمز، وحذف الهمز، والكسر والنصب، والضم والنصب، والإسكان والفتح، واستبدال التاء بالياء، واستبدال الياء بالتاء[17]، وتبديل كلمة مكان أخرى[18]، وبقراءة آيات أو أكثر لم تثبت في النسخة الأخيرة، التي أشرف عثمان على كتابتها ونسخها[19].

وتشير المصادر نفسها إلى أنَّ الصّحابة قرؤوا بتلك القراءات، فكانوا معارضين للاختلاف، لكنَّهم في النّهاية سلّموا به، عندما احتكموا إلى الرّسول قارئ القرآن الأوّل. والرّوايات في ذلك متعدّدة[20]. ويطالعنا هنا موقفان متعارضان هما: التيسير في قراءة القرآن من لدن الرّسول من جهة، ورفض القراءة المخالفة من قبل أصحابه من جهة أخرى. وليس الاختلاف، هنا، نموذجاً يُقاس عليه؛ بل إنَّ كلّ قارئ منهم يَعدّ قراءته النموذج الذي تُقاس عليه مدى صحّة قراءات غيره من الصّحابة، والعارف للنموذج المفترض الاحتكام على أساسه هو الرّسول. لكنَّه كان يقبل الاختلاف وفق شروط ذكرتها كتب الحديث خصوصاً. وانتهى الموقف

17- انظر على سبيل المثال: قراءات النبي التي أثبتها المؤلف من الفاتحة 1 إلى النساء 4. الدوري، حفص بن عمر، جزء فيه قراءات النبي، تحقيق أحمد عيسى المعصراوي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ط1، 2006م، من ص141 إلى ص148.

18- قرأ النبي «صِدِّيقِينَ وَرُهْبَانًا» مكان {قِسِّيسِينَ وَرُهْباناً} [المائدة 82/5]. المصدر السابق نفسه، ص149.

19- قرأ النبي «لَوْ كَانَ لابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ لابْتَغَى ثَالِثًا وَلَا يَمْلَأُ بَطْنَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ وَيَتُوبُ اللهُ عَلَى مَنْ تَابَ». وهو نصّ غير موجود في المصحف الإمام، وقد أثبته المؤلف في سورة يونس10، فلم يشر إلى أيّ آية من آيات هذه السورة. انظر: المصدر نفسه، ص149.

20- انظر، على سبيل المثال، الصيغ التي ورد عليها حديث الأحرف السبعة في كتب الحديث المشهورة. وقد جمعها القطان، مناع في مؤلفه: نزول القرآن على سبعة أحرف، مكتبة وهبة، القاهرة، (د.ت)، من ص19 إلى ص28. وانظر أيضاً: أبو شهبة، محمّد محمّد، المدخل لدراسة القرآن الكريم، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربيّة السعوديّة، ط3، 1987م، ص166-218.

القابل للتيسير بوفاته[21]، وبقيت معارضة الاختلاف قائمة بوجود الصحابة. لكنَّ هذا الاختلاف لم يكن شاملاً ولا مرتبطاً بكلّ آيات النص القرآني، لأنَّنا سنرى لاحقاً أنَّ قرابة (59%) هي نسبة الآيات التي اختلف المسلمون في قراءتها، ما يعني أنَّ نحو (41%) لم يشملها هذا التيسير؛ لأنَّ قرَّاء القرآن منذ نزوله اتّفقوا على كيفيّة واحدة في التّلفظ بها، لذلك لم نعثر فيها على اختلاف في القراءة.

ونحن، إذ نورد هذه الأمثلة، لا نودّ تأكيد أنَّ النّبيّ قد قرأ بهذه القراءات، وأنَّه هو القارئ الأوّل الذي روى الاختلاف، بما أنَّ جبريل قد أنزله عليه على سبعة أحرف؛ بل لأنَّ مثل هذه الأخبار تدلّ على حرج المسلم من الاختلاف في قراءة النّصّ القرآني، فذهب إلى المخرج الأنسب من خلال التشريع له بنسبة الاختلاف كلّه إلى النبي. لذلك يمكن تسمية هذا الإحراج بالضرورة إلى التشريع لاختلاف الصحابة في القراءات. وعلى الرغم من أنَّ ظهور القراءات، في حياة النبي، يُعدّ حقيقة ثابتة لا يمكن نفيها، فإنَّ التشريع المقنن لاختلاف الجيل الأوّل في قراءة النص القرآني قد جاء بعد هذه الفترة، وهي فترة امتدّت إلى السنوات الست الثانية من خلافة عثمان. وعلى الرغم من أنَّ الخليفتين من قبله قد دَوَّنَا النص القرآني، فإنَّ هذا التدوين لم تنتج عنه نسخة رسميّة تلزم المسلمين اتّباعها في القراءة. وقد أثار بعض الدّارسين القدامى[22]والمحدثين والمعاصرين[23]، قضيّة اعتبار التيسير الذي دلّ عليه حديث الأحرف السّبعة حرّيَّة في القراءة، والقول إنَّ ذلك يجوِّز قراءة القرآن بالمعنى شأنه شأن رواية الحديث. وهو، في الحقيقة، غير ذلك؛ لأنَّه لو كانت كما يسمّيها العديد من الدارسين حرّيَّة تامّة لاشتملت على كلّ آيات القرآن، بل هي الضرورة إلى القراءة، التي كانت الغاية منها حلّ معضلة عدم القدرة على أداء ملفوظ النص أداء صحيحاً لأسباب عدّة أهمّها تعدّد اللهجات، وعامل الذاكرة. ويجب، هنا، أن نبحث في سبب غياب الاختلاف في أكثر من (2600) آية. كما لا يعني ذلك أنَّ كلّ القراءات المتعلّقة بالآيات المُختَلَف في قراءتها قد تلفّظ الرّسول بها، إذ لا معنى للتّيسير في القراءة إذا كان القارئ الأوّل قد قرأ بكلّ هذه القراءات؛ بل إنَّه تعسير محض بما أنَّ المسلمين أصبحوا مطالَبين بحفظ النّص القرآني على اختلاف قراءاته. وهو أمرٌ يتناقض وطبيعة الدّعوة ومتطلّبات التّعامل مع خليط من الأجناس واللّهجات تعاملاً يضمن نشر قيم القرآن، وليس ألفاظه الماديّة.

21- نبّهنا، قبل قليل، إلى ضرورة الفصل المنهجي بين مصطلحي القرآن والقراءات، واعتبارهما مختلفين. ومن الأسباب، التي دعتنا إلى هذا القول، هي أنَّ الطور الأوّل من تاريخ القراءات تمثّل في التيسير في القراءة. ولو كان القرآن هو القراءات لكان التيسير تعسيراً.

22- أثار الباقلاني (ت 403هـ) هذه القضيّة في سياق ردّه على من يجوّز إثبات القرآن بالاجتهاد والرأي وقراءته بالمعنى، انظر: الباقلاني، الانتصار للقرآن، تحقيق محمّد عصام القضاة، دار الفتح للنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط1، 2001م، ج1، ص65.

23- يمكن العودة، في هذا الصدد، إلى: الرصافي، معروف، الشخصيّة المحمّديّة، أو حلّ اللغز المقدّس، منشورات الجمل، ألمانيا، ط1، 2002م، ص702. فهو يرى أنَّ الصحابة قرؤوا القرآن بالمعنى. وقد أثار هذا الموضوع أيضاً محمّد محمّد أبو شهبة فرفض نظريّة القراءة بالمعنى رادّاً بذلك على بلاشير (Blachère) الذي تبنّى هذه النظريّة في كتابه: مدخل إلى القرآن,Introduction au Coran) (paris، مشيراً إلى أنَّ مصطفى مندور قد تبع أستاذه بلاشير في رسالته التكميليّة لنيل شهادة الدكتوراه (القراءة بحسب المعنى). انظر: أبو شهبة، محمّد محمّد، المدخل لدراسة القرآن الكريم، ص208-210.

يمكن القول، إذاً، إنَّ **الطّور الأوّل** الذي عرفته القراءات، على اعتبار ما نُسِبَ منها إلى الرّسول، قد امتدّ منذ نزول الوحي إلى السّنة الثّلاثين من الهجرة؛ أي أنَّ مدّته الزّمنيّة قد قاربت نصف القرن، وهي فترة كفيلة بتوالد القراءات في ظلّ التّيسير الذي كان مسموحاً به للضرورة المذكورة سابقاً، وقد ظهرت في هذه الفترة المصاحف القديمة التي عناها آرثر جيفري بالطّور الأوّل من تقسيمه. وهي مصاحف أغلبها شخصّية، إن لم نقل كلّها، ويمكن القول إنَّها تعبّر عن عدد لا بأس فيه من تلك القراءات المتوالدة. وتجدر الإشارة، هنا، إلى أنَّ العديد من تلك القراءات قد وضعت بعديّاً، والمحرك الذي أنتجها هو الصّراع الشيعي السنّي بوجهيه السّياسي والعقائدي، وهذا ما نلحظه في بعض القراءات التي نُسِبت إلى عبد الله بن مسعود، وأبيّ بن كعب، وعائشة (ت 57-58هـ)، وغيرهم من الصّحابة. وهي، بذلك، لا يمكن أن تكون قد وُلدت في هذا الطّور؛ لأنَّ هذا الصّراع سيبدأ بالظّهور في النّصف الثّاني من القرن الأوّل للهجرة. وهو ما نذهب إليه أيضاً بالنسبة إلى بعض القراءات التي أنتجها أهل السّنّة لإبراز أفضليّة أبي بكر الصّدّيق (ت 13هـ) على غيره من الصّحابة. وعلى الرغم من ذلك، يمكن أن يكون تنافس المهاجرين والأنصار لتأكيد أفضليّة أحدهم على الآخر، من خلال بعض القراءات المنسوبة إلى عمر بن الخطاب (ت 23هـــ)، من نتاج هذا الطّور؛ إذ لا مبرّر لظهورها بعده، ولا سيّما أنَّ أمر الخلافة قد حُسِم في وقت مبكّر جداً لمصلحة قريش. ومهما يكن من أمر، فقد عرف هذا الطّور ظهور العديد ممّا سيصبح، في فترة متأخرة جداً، مصطلحات تأصيليّة، وهي القراءة والأحرف السبعة بالإضافة إلى القارئ.

2- مشكلة الاختلاف، والحلّ في التدوين:

بدأ هذا الطّور من اللحظة التي وُلِد فيها المصحف الإمام، وهي ولادة تدفع إلى التساؤل عن غاية السّلطة السّياسيّة من وراء نسخها المصاحف وتوزيعها على الأمصار: أَكانت غاية عثمان بن عفّان التخلّص من المأزق الذي وصلت إليه القراءات في الطور الأوّل بوجهيها المدوّن والمحفوظ في الذّاكرة، من خلال القضاء على الاختلاف المدوّن والمحفوظ أيضاً، أم كانت غايته الأساسيّة توحيد قراءة النّص القرآني والتخلّص من المصاحف الشّخصيّة ليكون للدّولة المصحفُ الرّسمي؟

إنَّ الرّغبة في هيمنة السّلطة السّياسيّة، من خلال سعيها إلى إخضاع كلّ صوت أو لون ينشد التميّز، اصطدمت بواقع اختلاف القراءات، فكانت ضرورة نسخ المصاحف، وإنتاج المصحف الإمام. وتمثّل ولادة الرّسم العثماني المنعرج الأوّل الذي سيؤثّر في مضمون القراءات، ومواقف المسلمين الموالين للسّلطتين الدينيّة والسياسيّة، والمنهج الذي سيُتخذ في التعامل معها.

فالقراءات التي لم تجد صورتها في المصاحف العثمانيّة قد أصبحت، منذ تلك اللحظة، قراءات خارجة عن الرّسم العثماني، فكان ذلك مسوّغاً للمطالبة بالتخلّص من المصاحف الشّخصيّة، على الرغم

من المعارضة الواضحة من بعض الصّحابة. لكن يجب أن ننبّه إلى أنَّ تلك المعارضة لم تكن ذات صبغة دينيّة طفت على السّطح، حتّى تلك التي تزعّمها قرّاء الأمصار، واتّهموا فيها عثمان بحرق المصاحف. فمعارضة ابن مسعود كانت دفاعاً عن كيانه، الذي أحسّ بأنَّه قد هُمِّشَ تهميشاً مبالغاً فيه، عندما قُدِّمَ، لنسخ المصحف، زيدُ بن ثابت (ت 45-50هـ)، الذي رأى أنَّه أفضل منه؛ أفضليّة الأوّليّة في الإسلام، وأفضليّة الكبر في السّنّ.

يمكن القول، إذاً، إنَّ مدّة الطّور الثّاني لا تقلّ طولاً عن مدّة الطّور الأوّل، وعلى الرّغم من أنَّ المعطيات التي قدّمتها لنا المصادر لم تكن دقيقة، كان انتشار المصحف الرّسمي واعتماده مُعيناً أساسيّاً في قراءة النصّ القرآني لدى قرّاء الأمصار قد بات واقعاً منذ نهاية الرّبع الثّالث من القرن الأوّل للهجرة. لكنْ، هل يعني ذلك أنَّ مسلمي هذا الطّور الذين عوّلوا على الرّسم قد التزموا بإعجام موحّد للقرآن؟ إنَّ الإجابة عن هذا التّساؤل تطرح حرج القول إنَّ الرّسم من أهمّ أسباب توالد القراءات. وهو إشكال لم تستطع الأدبيّات القديمة تقديم أجوبة مقنعة عنه، فهي ترى أنَّ اللّحن[24]في القراءة، بالاعتماد على الرّسم العثماني غير المعجم، أدّى إلى ضرورة إعجامه بالنّقط والإعراب. وفي مرحلة أخرى، بزيادة الألفات وإثبات الهمزة. وفي مقابل ذلك ترى أيضاً أنَّ القراءة سنّة متّبعة بما أنَّ الرّواية هي أساس تناقلها بين القرّاء والرّواة، ومن جيل إلى آخر.

ومهما يكن من أمر، كان طور المصحف العثماني حلّاً فعّالاً في التقليص من الكثير من القراءات التي حوتها المصاحف الموازية له. لكنَّ هذا الحلّ لم يلبث أن تحوّلت طبيعة الخطّ فيه إلى معضلة سارعت السّلطة السّياسيّة وعلماء القراءات الناشئون إلى البحث لها عن حلول بدت مناسبة أيضاً للحدّ من اللّحن، ومن توالد القراءات الممكنة معنًى والموافقة للرّسم. وهنا، يمكن الحديث عن القراءات التي يحتملها الرّسم، والتي ذكرها ابن الجزري[25]، وأرجعها إلى أنَّ لجنة عثمان تعمّدت إثبات الخطّ دون إعجام؛ ليحتمل العديد من القراءات المرويّة عن النبيّ؛ وهو أمرٌ لا تقبله الدراسات الحديثة في تاريخ الخطّ العربي، ناهيك عن موقف ابن خلدون (ت 808هـ)[26]، ويعود الأخذ بمبدأ الاحتمال، في نظرنا، إلى فترة متأخّرة من هذا الطّور؛ إذ لم يكن من مقاصد لجنة عثمان استيعاب كلّ القراءات المرويّة عن النبيّ، ويمكن العودة إلى القراءات السّبع التي ستظهر في الطّور الثّالث. كما أنَّه ليس من المعقول أن يكون البحث الواعي عن حلّ لمعضلة تعدّد المصاحف بخلق معضلة أخرى هي القراءات النّاجمة عن الرّسم.

24- من معاني اللّحْن: الخطأ وترك الصواب في القراءة، ومخالفة الإعراب في الكلام. انظر: ابن منظور (ت 711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، ج13، ص379. ابن أحمد، الخليل، (ت 175هـ)، كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، (د.ت)، ج3، ص230.

25- راجع موقف ابن الجزري من الاحتمال والتقدير والقراءات التي ذكرها في مؤلفيه: منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ص79-80 و: النشر في القراءات العشر، ج1، ص9-12.

26- ابن خلدون، المقدّمة، ص399.

3- مشكلة تعدّد القراءات المخالفة للمدوّن والمرويّ منها، والحلّ في الاختيار

مثّل الاختيارُ الحلَّ الأنسب لمشكلتين معاً هما: تواصل وجود صنفين من القراءات؛ منها المخالف لخطّ المصحف الرّسمي، ومنها ما أنتجته طبيعة الرّسم نفسه. وهو حلّ قوامه التأليف بين القراءات التي لا تنتمي إلى الصنفين المذكورين إلّا إذا أسعفتها الرّواية. وأفضلها ما تعدّدت روايته. وتظهر بعض المصادر قراءة/ اختيار نافع بن أبي نعيم المدني (ت 169هـ) من أهمّ الأمثلة الدّالّة على ذلك؛ فقد قال: «**قرأت على سبعين من التابعين... فنظرت إلى ما اجتمع عليه اثنان منهم فأخذته، وما شذّ فيه واحد تركته حتّى ألفت هذه القراءة**»[27].

وبالعودة إلى تواريخ وفاة أصحاب الاختيار الأوائل، فإنَّه يمكن القول إنَّ بداية هذا الطّور كانت مع نهاية القرن الأوّل للهجرة، ومن مميّزاته توظيف معارف العصر في تطوير القراءات والنّهوض بها، وأولى تلك المعارف المتعلّقة بالإكراهات التي ولّدها التناحر السياسي والعقائدي طلب الإسناد في الرّواية. لكنَّ أزمة الثّقة، التي تطلّبت هذا الإجراء في الحديث النبوي، لم تكن بهذا القدر في نقل النّص القرآني؛ لأنَّ أزمة الثّقة في نقل الحديث وازتها أزمة أخرى في اختيار القراءة المقبولة للنص القرآني. والسبب الظاهر لهذه الأزمة وجود أكثر من قراءة للنّص الواحد. غير أنَّ السبب الحقيقي هو ما أُثِرَ عن أشخاصٍ يُوثَق في صحّة ما نُقِلَ عنهم من قراءات مختلفة للنّص الواحد. لذلك وجد القرّاء من أوائل التابعين حرجاً في التعامل مع هذه النّصوص الموثوق بها، لكنَّهم وجدوا، في النهاية، السبيل إلى حلّ هذه المعضلة بالميل إلى اتّباع الرّسم في الاختيار. فكلّ قراءة أمكن للرّسم العثماني أن يستوعبها، لا بالمعنى الذي ذهب إليه ابن الجزري، كانت ضمن قراءات القرّاء المختارين، وأهمّهم أصحاب القراءات المشهورة. ولعلّ شهرتها تعود، أساساً، إلى تلقّيها بالرّواية أكثر من موافقتها للرسم العثماني من غيرها.

وإذا عدنا، على سبيل المثال، إلى سلسلة إسناد رواية حفص لقراءة عاصم، فإنَّ كتب التراجم تثبت أنَّ عاصماً قرأ على أحد أهمّ الصحابة في القراءات: أبي عبد الرحمن السلمي (ت 74هـ)، عن علي بن أبي طالب (ت 40هـ)، وأحد أقدم التابعين زر بن حبيش (ت 82هـ)، عن عبد الله بن مسعود، وهو [أي: ابن حبيش] أهمّ التابعين أيضاً في القراءات، وكان بالإمكان أن يُصنّف ضمن الصحابة لو أنَّه رأى النبي. وقد نَسبت المصادرُ القديمة إلى هؤلاء الأربعة قراءات مخالفة للرّسم العثماني كان أقلّها ما نُسِبَ إلى أبي عبد الرحمن السلمي، ثمّ زر بن حبيش. فمن المحتمل أنَّ الميل إلى اعتماد القراءة الرّسميّة كان سبباً في إسقاط الكثير من تلك القراءات المخالفة للرّسم من قراءة عاصم، ولا يعني ذلك أنَّ عاصماً هو المسؤول عن

27- الذهبي، معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأعصار، تحقيق بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط وصالح مهدي عباس، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط1، 1404هـ، ج1، ص107. ويمكن تتبّع تصنيف كتب القراءات للقرّاء، وكيفيّة ترتيبها لهم، في مختلف ما صُنّف في هذا المجال قبل ابن مجاهد وبعده.

إسقاطها؛ بل قد تكون الغربلة قد تمَّت على يَدَيْ كلّ من السلمي وابن حبيش، ولا سيّما أنَّ الأوّل قد تصدّر للإقراء في الكوفة، ما يعني أنَّه من أتباع الرّسم الرّسمي للقراءة، بما أنَّه منضوٍ بتقلّده هذا المنصب تحت السلطة الرّسميّة التي سعت إلى تعميم المصحف الإمام.

إنَّ التدرّج في التخلّي عن القراءات المخالفة للمصحف الرّسمي، والمخالفة للمأثور منها، قد أنتجته الحاجة إلى السعي نحو توحيد القراءة. والمقياس الوحيد الذي كان متوافراً آنذاك هو الرّسم العثماني ذاته. وفي مقابل هذا المقياس، بقيت القراءات المخالفة له حيّة بوجود الصحابة، وحتّى بعد وفاة آخر صحابيّ منهم، ولكن على نطاق أضيق. والتجأ القرّاء، في نهاية القرن الأوّل، إزاء هذا الوضع، إلى اختيار ما كان موافقاً للمصحف العثماني، وحسب انتمائهم إلى الأمصار التي وزعت فيها نسخه، والاحتفاظ بالقراءات الموافقة له عن طريق الرّواية. وتواصل الاختيار في القرون الثلاثة التالية، ولكن تغيّرت مقاييسه وأسبابه أيضاً. وقد بدأت حركته تخفت منذ أن التجأ علماء القراءات في القرنين الثالث والرّابع إلى اختيار قرّاء معيّنين ممّن اشتهر في مصره منهم. وإذا كان الاختيار حلّاً مناسباً في نهاية القرن الأوّل؛ للتخلص من التّناقض الحاصل بتعايش الرّوايات المؤكّدة صحّةَ القراءات المختلفة للنّصّ القرآني، فإنَّه قد انتهى إلى مأزق آخر لم يكن متوقعاً عندما بدأ العمل به في بادئ الأمر. ويتمثّل السبب الأساسي الذي أدّى إلى هذا المأزق في السّير نحو الانفتاح اللامتناهي لهذا المنهج. وهو، بالتأكيد، سيرٌ اتّجه بالقراءات عكس الهدف الذي ظهر الاختيار من أجل تحقيقه؛ فقد أدّى إلى تضاعف عدد القراءات المختارة في زمن وجيز، ما نتج عنه تشتّت الجهود، وتفاوت قدرات القرّاء في حفظ أوجه القراءات المختلفة، وقلّة الضّبط[28]. ولا يعني ذلك الزيادة في عدد القراءات، فعلى الرّغم من الصعوبة، التي أشرنا إليها سابقاً، في تحديد الفترة التي انغلق فيها مضمون القراءات، الأرجح أنَّ مضمون هذه القراءات قد انغلق منذ بداية القرن الثاني للهجرة، إذا استثنينا الجوانب الشكليّة في النطق. وقد تمثّلت الزيادة في التأليفات بين تلك القراءات. فمن الناحية النظريّة لا يمكن الحدّ من التأليفات المتضخّمة إلى ما لا نهاية، لذلك كان الحلّ الأنسب لهذه المعضلة هو العمل على الحدّ من الاختيار.

4- مشكلة انفتاح الاختيار، والحلّ في الحدّ من الاختيار، وتكريس حدّ ابن مجاهد في القراءات السبع:

لم تسعفنا المصادر في التعرّف إلى سبب تأليف أبي عبيد القاسم بن سلام (ت 224هـ) لكتابه في القراءات، الذي جمع فيه خمسة وعشرين قارئاً، ولا سبب تأليف أبي جعفر بن جرير الطبري لكتابه (**الجامع**) في القراءات[29]، أكانا يريدان تغليب قراءات على أخرى حتى يتمّ الاقتداء بأصحابها أم كانا يسعيان

28- ابن مجاهد، أبو بكر، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، 1972م، ص45-46.

29- ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق ج. برجستراسر، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط3، 1982م، ج2، ص107.

إلى تدوين القراءات المشهورة؟ لكنَّ ذلك لا يعني أنَّهما كانا راضيَيْن عن انتشار الاختيارات، التي وصلت إلى ذروتها بنهاية القرن الأوّل للهجرة. ولعلّ ردّ الطبري في تفسيره الكثير من القراءات، التي عُدَّ بعْضُها، فيما بعد، متواتراً، وعُدَّ البعض الآخر شاذاً من شأنه أن يكشف عن موقفه من كثرة القراءات وتشعّب رواياتها. وهو موقف يمكن أن تكون له ممهِّدات ساهمت في تقلّص عدد القرّاء المختارين في القرن الثالث. ولئن كان ابن مجاهد قد ألّف (**كتاب السّبعة في القراءات**)، في بداية القرن الرّابع للهجرة، أي قبل وفاته بقليل، ضابطاً بذلك عدد القراءات المختارة في سبع، فإنّنا نذهب إلى القول: إنَّ الدّعوة إلى ضرورة الحدّ من الاختيار كانت سابقة له. وليس تسبيع السّبعة إلّا نهاية لمرحلة اختيار الاختيار. والأغلب أنَّها بدأت منذ القرن الثالث، ولكنَّ الظروف، التي أحاطت بابن مجاهد، هي التي مهّدت لانتشار تحديده للقراءات، وحصرها في العدد سبعة. وهي:

. الظروف المعرفيّة:

وهي متعدّدة الجوانب، فمنها ما تعلّق بمكانته المعرفيّة بين قرّاء عصره، إذا استثنينا ابن شنّبوذ، واشتهاره بتشدّده إزاء القراءات المخالفة للمصحف الإمام. لكنَّ العامل الرئيس هو توافق معرفة النّاس بالأحرف السبعة، التي نزل بها القرآن، والقرّاء السبعة الذين اختارهم ابن مجاهد. كما لا ننسى الجهد الذي بذله تلامذته في الاحتجاج لصحّة القراءات السّبع التي اختارها، مثل تلميذه أبي عليّ الفارسي (ت 377هـ)، الذي ألّف (**الحجّة للقرّاء السبعة**)[30]، وابن خالويه (ت 370هـ) صاحب كتاب (**الحجّة في القراءات السّبع**)[31]. وظهرت، في مقابل ذلك، لأوّل مرّة، المؤلفات في القراءات الشّاذّة، بعد الموقف الحازم الذي اتّخذه ابن مجاهد ضدّ قراءات ابن شنّبوذ، وابن مقسم العطار. ولعلّ أهمّ حركة معرفيّة أصّلت القراءات السّبع توظيف النّظم في نشر المعرفة بالقرّاء السّبعة وفق تصوّر ابن مجاهد، ونقصد بذلك قصيدة (**حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السّبع**)[32] للقاسم بن فيرة الشاطبي (ت 590هـ)، وهي قصيدة لم تلقَ رواجاً إلّا بعد أن شرحها عليّ السّخاوي (ت 643هـ)، وكرّس جهده العلمي لنشرها وتدريسها[33].

30- الفارسي، أبو علي، الحجّة للقرّاء السبعة: أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجالي، دار المأمون للتراث، بيروت، (د.ت).

31- ابن خالويه، الحسين بن أحمد، أبو عبد الله، الحجّة في القراءات السبع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط4، 1979م.

32- الشاطبي، القاسم بن فيرة بن خلف، حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، دار الكتاب النفيس، بيروت، ط1، 1407هـ.

33- راجع كتابَيْ: ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، تحقيق علي بن محمد العمران، (د.ت)، ص178. غاية النهاية في طبقات القرّاء، ج1، ص570.

. الظروف السياسيّة:

إنَّ انخراط ابن مجاهد في زمرة العلماء السّنّة في بغداد كان له دور مهمّ في الضغط على السّلطة السياسيّة، التي كانت في غنى عن إثارة الفتنة، لذلك كان تصدّيها لابن شنّبوذ، وابن مقسم، بمثابة التعبير عن التحالف الخفي، أو المعلن والصريح، مع العلماء السّنّة، على الرّغم من أنَّها كانت سلطة شيعيّة.

. الظروف الذاتيّة:

بالإضافة إلى الظروف السابقة، تحدّثت المصادر عن تميّز ابن مجاهد بجانب عملي في تعاطيه مع علم القراءات، بما توافر لديه من الذّكاء والفطنة في مواجهة خصومه من القرّاء. لذلك عُدَّ معلّماً للقراءات ناجحاً، على الرّغم من أنَّه لا يفوق ابن شنّبوذ معرفة وتبحّراً في هذا العلم.

ومهما يكن من أمر، فإنَّ الاقتصار على القراءات السّبع قد أخذ ينتشر، ووصل أوجه في نهاية القرن الخامس للهجرة، على الرغم من المحاولات المخفقة في إبعاد الأفهام الخاطئة عن العدد «**سبعة**» من خلال الكثير من المؤلّفات في القراءات الثّماني، أو القراءات السّت، أو القراءات الإحدى عشرة. وقد تلت هذه الخطوة خطوة أخرى شبيهة بها، وليست منفصلة عنها، وهي الاقتصار على راويَيْن من رواة القرّاء السبعة. وبتمكّن هذه القراءات، والإخفاق في زحزحتها عن هذا العدد، بدأت مرحلة أخرى هي طور الجدل بين المقبول وغير المقبول، أو ما يقرأ به في الصلاة، وما لا يُقرأ به فيها، أو بين المتواتر، والمشهور، والآحاد، والشاذ، والمدرج، والموضوع من القراءات. ولئن ظهرت هذه التسميات بوضوح مع السيوطي (ت 911هـ)، فإنَّها كانت حاضرة في الجدل الذي قام بعد استقرار التّسبيع، وإن بصور مختلفة.

إنَّ حصر القراءات المختارة في عدد محدود جدّاً، واستقراره في القرن الخامس، قُوبِل بردّة فعل غير مستحسنة لاختيارات ابن مجاهد، والأسباب وراء عدم استحسان القرّاء السّبعة متعدّدة: فمنها وجود من هو أفضل منهم في نظر البعض، أو تضمّن اختياراتهم لما هو شاذّ من القراءات، ومنها ما يتعلق بالاقتصار على راويين لكلّ قارئ من القرّاء السبعة ليس لهما ما يميّزهما من بين الرواة الكثر لهذه القراءة أو تلك. ويبدو هذا الموقف، في نظرنا، طبيعيّاً؛ لأنَّ انتقاء القرّاء ورواتهم كان معياريّاً، فلم يكن خاضعاً لمنهج علمي صارم. فعلم الجرح والتعديل، على سبيل المثال، كانت تتجاذبه الميول السياسيّة والانتماءات العقائديّة في أغلب الأحيان. وقد أدّى هذا الوضع إلى فتح باب الطعن في تواتر القراءات من زاوية عدم ضبط الرواة واختلافهم في نقل الاختيار الواحد.

5- مشكلة عدم الرضا عن اختيار ابن مجاهد للقراءات السبع، والحلّ في إضفاء صفة التواتر على القراءات العشر:

وبالعودة إلى الظروف المعرفيّة، يتأكّد لدينا أنَّ الحدّ من القراءات، وتفضيل بعضها على بعض، قد قضى فعلاً على ظاهرة الاختيار، وهي الأزمة التي كادت تعصف بوحدة النصّ من خلال كثرة الاختيارات، وتشعّب الروايات، وتضخّم الطرق، إلى حدٍّ لم يعد بإمكان القرّاء نقل كلّ تلك الروايات والطرق نقلاً صحيحاً. وهذه المعضلة، التي أراد ابن مجاهد التغلّب عليها، انتهت باتباع مشروعه إلى معضلة أخرى هي المفاضلة بين القراءات مفاضلةً اصطلاحيّة. فطرحت العديد من القضايا الجوهريّة المتعلقة بها كمسألة التواتر، والشذوذ، ومدى أفضليّة القرّاء السبعة وقراءتهم على غيرهم من القرّاء والقراءات. وهي قضايا أثارت جدلاً كبيراً بين علماء القراءات. وعلى الرغم من أنَّ منهج المفاضلة قد كان متّبعاً منذ نهاية القرن الأوّل للهجرة، فإنَّه لم يمثّل خطورةً تذكر كالتي مثّلها بعد إقرار القراءات السبع. ولعلّ ذلك يرجع إلى عدم رضا علماء القراءات عن التسبيع، كما قد يكون عائداً أيضاً إلى انحسار القراءات وتضاؤل حجمها في سبع قراءات وأربع عشرة رواية. لكنَّ بعضهم أكّد أنَّ اختيارات ابن مجاهد للقرّاء السبعة، واختيارات من جاء بعده من العلماء للرّوايات الأربع عشرة لم تكن مدروسة؛ لأنَّ منها ما كان مُدرجاً في القراءات الشاذة. فاختلفوا، عندئذٍ، في مفهوم الشذوذ ومضمونه. كما لم يتفقوا على مفهوم التواتر ومضمونه أيضاً. وقد أدّى هذا الأمر إلى اللجوء إلى الفتاوى للإلزام بشرعيّة اختيار ابن مجاهد وأنصاره.

إنَّ تصنيف ابن مجاهد، والتبريرات التي أنتجها أتباعه للدفاع عن وجاهة محاولته الحدّ من الاختيارات في القراءات السبع، أدّى في النهاية إلى القول بتفاضل القراءات؛ فالذي جمعه ابن مجاهد هو أفضل ما يُقرأ القرآن به، وهو ما شكّك العديد من علماء القرآن في صحّته، بما أنَّ بعض قراءات السبعة قد احتوى على ما عُدَّ شاذاً منها. لكنَّ الأهمّ من ذلك أنَّ استثناء قراءات القرّاء الثلاثة المكمّلين للعشرة يجعلها في دائرة القراءات الشاذة، ما يعني، بالضرورة، أنَّ العديد من قراءات حمزة الزيات، على سبيل المثال، سيلحقها النّعت بالشذوذ، بما أنَّ قراءة خلف بن هشام البزار (ت 229هـ) أحد راوييه عُدَّت شاذة. والحال أنَّ التلميذ لم يخالف أستاذه إلّا في مئة وعشرين حرفاً حسب ما أثبته ابن الجزري في ترجمته له[34]؛ لذلك لم يكن إلحاق خلف ويعقوب الحضرمي (ت 205هـ)، وأبي جعفر يزيد بن القعقاع (ت 130هـ) إلّا توثيقاً للقراءات السبع، وتأكيداً لتواترها.

إنَّ اعتبار تعشير العشرة طوراً من أطوار علم القراءات يبدو غير مقنع من جهة ارتباط هذا التعشير من حيث الأهداف، التي يروم علماء القراءات تحقيقها، ولاسيَّما ابن الجزري. فعمله هذا لا يتعارض مع

34- ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القرّاء، ج1، ص274.

مبدأ الحدّ من الاختيار الذي بيّنا أسبابه في الطور الرابع، فلئن زاد ابن الجزري ثلاثة قرّاء على السبعة، فإنَّه كان يروم، في النهاية، إرساء دعامات أقوى ممّا خطّها ابن مجاهد للحدّ من الاختيار بإبعاد العدد المحدود للقراءات عن دائرة العدد سبعة المضلل. بالإضافة إلى توطيد العلاقة بين قرّاء ابن مجاهد والقرّاء الذين أضافهم. فأبو جعفر بن القعقاع يُعدّ أحد أساتذة نافع، ويُعَدّ خلف راوي حمزة. أمّا يعقوب الحضرمي، فقد قرأ على ثلاثة من القرّاء السبعة هم: أبو عمرو بن العلاء (ت 154هـ)، وحمزة، والكسائي (ت 189هـ). أليس في هذا التواشج ما يقوّي القراءات السبع، ويزيد من شهرتها التواصليّة حسب ابن الجزري؟

يتميّز هذا الطور، إذاً، بحسم الخلاف في شأن عدد القراءات المتواترة، وتوظيف كلّ الوسائل المتاحة لتحقيق هذا الحسم على مستوى التشريع والعقيدة. حتى وإن استدعى الأمر الفتوى بتكفير من لا يسلّم بتواترها جميعاً. وانغلقت القراءات بهذا التسليم علماً من علوم القرآن من حيث مضمونها وجهازها الاصطلاحي. فلم يزد السيوطي إلّا محاولة توضيح العديد من تلك المصطلحات، ولاسّيما منها المتواتر، والمشهور، والآحاد، والشاذ، والمدرج، والموضوع، كما سنبيّن لاحقاً. لكنَّ سعي ابن الجزري الدؤوب وراء تعشير العشرة، وفرض القول بتواترها، كان له أثر كبير في إعادة النظر في تفصيل العلاقة بين القرآن والقراءات، وهو الأمر الذي أرجع هذا العلم إلى نقطة بدايته. فهو، إذاً، علم بدأ من النص القرآني الواحد، ثمّ خرج إلى المتعدّد، بعد ظهور الاختلاف، والإقرار به، وتصنيفه بتصنيف الاختيارات فيه تصنيفاً أدّى إلى القول بالمفاضلة المعياريّة بين وجوهه، ما دفع به إلى العودة مجدّداً إلى المساواة بين القرآن الواحد والقراءات المتعدّدة، مساواةً أدّت إلى إنهاء الخوض في آخر الأزمات التي مرّ بها العلم.

إنَّ تمثل تاريخ القراءات في هذه الأطوار مجتمعةً، وفق منهج تطوّر العلم، على أساس عرض المعضِلات التي اعترضت طريقه في سبيل الاكتمال، من شأنه أن يوضّح للقارئ كم هي الأزمات التي مرّ بها علم القراءات، وكم هي المعضلات التي حاول أن يبحث علماء القراءات عن حلول لها. لذلك بدت هذه الأطوار سلسلة تكوَّنت حلقاتها من تلك الأزمات، ومن تلك الحلول التي ارتآها علماء القراءات، وقد رتّبت هذه الحلقات ترتيباً تتابعيّاً بما أنَّها خضعت لمنطق ظهور الأزمة؛ فتقديم الحلّ الممكن لتلك الأزمة، فولادة أزمة جديدة من ذلك الحلّ، الذي تجاوز الأزمة السابقة له. فكانت أولى المشكلات تعدّد اللهجات، وظهور الاختلاف في قراءة النص القرآني، وكان أوّل حلّ التشريع للاختلاف تأكيداً لارتباط القراءات بالواقع الذي أنتج كلّ الأزمات التي عرفها العلم، وكانت آخر المشكلات، قبل انغلاقه، نقد القراءات السبع نقداً دفع بعلماء القراءات إلى ضرورة إرجاعها إلى دائرة المقدّس حتّى لا يقوى أحد على الاقتراب منها مرّة أخرى بالنقد والتشكيك.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذه الأطوار قد جمعت أغلبها بعض السمات المتشابهة على الرغم من اختلافها الجوهري. ومن أهمّ تلك السمات اقترانها بظاهرة التكفير بسبب القراءات. وإذا استثنينا الطور الأوّل، الذي غاب فيه التكفير، وهو الطور الوحيد الذي عاش فيه الرّسول، فإنَّ عثمان قد «**كُفِّرَ**» بسبب توحيد رسم القراءات في المصحف، فسمّي بـ «**حرّاق المصاحف**»[35]. كما استُتِيب ابن شنّبوذ وتلميذه ابن مقسم العطار، ثمّ لم يتمّ الركون في النهاية إلى القول بتواتر القراءات العشر إلّا بعد إصدار فتوى بتكفير المنكِر لتواتر القراءات العشر.

كما أنَّ من أهمّ سمات هذه الأطوار تغليب قراءات على أخرى منذ عهد الرسول إلى عصر ابن الجزري. لكنَّ هذا التغليب لم يأخذ معنى المفاضلة، التي تؤدّي إلى الإقصاء والرفض، على أساس انتفاء الشروط الاصطلاحيّة للصحة، إلّا في الطورين الأخيرين؛ أي بعد تسبيع ابن مجاهد. أمّا الأطوار الثلاثة الأولى، فإنَّ الاختيار فيها كان المشرّع له حسب علماء القراءات قول الرّسول: «**أنزل القرآن على سبعة أحرف كلّها شافٍ كافٍ**»[36]، و: «**أيّما حرف قرؤوا عليه فقد أصابوا**»[37]، أو: «**فاقرؤوا ما تيسّر منه**»[38]. أمّا الطور الثاني، الذي استُثْنِيَ فيه الكثير من القراءات، وصارت بعد ذلك مخالفة للمصحف الرّسمي، فإنَّ توحيد الرّسم لم يستطع إقصاءَها من دائرة القراءات المتداولة تداول الشهرة والتلقين إلّا في نهاية القرن الثاني للهجرة؛ أي بعد ظهور تلاميذ القرّاء الملتزمين باتّباع القراءات الموافقة للرّسم والعاملين على نشرها.

35- انظر على سبيل المثال: النميري، عمر بن شبة (ت 262 هـ)، تاريخ المدينة المنوّرة، تحقيق فهيم محمّد شلتوت، دار الفكر، قم - إيران، ص1410هـ، ج3، ص996. ابن كثير، إسماعيل (ت774هـ)، البداية والنهاية، تحقيق علي شيري، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1988م، ج7، ص244.

36- ابن منصور، سعيد (ت 227هـ)، سنن سعيد بن منصور، تحقيق سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، دار العصيمي للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1414هـ، ج1، ص159.

37- النيسابوري، مسلم بن الحجاج (ت 261هـ)، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، (د.ت)، ج1، ص562.

38- البخاري، محمّد بن إسماعيل (ت 256هـ)، الجامع الصحيح، تحقيق مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير - اليمامة، بيروت، ط3، 1987م، ج2، ص851.

المصادر والمراجع

- المصادر[39]:

I- المصاحف:

- القرآن الكريم، مصحف المدينة النبويّة برواية حفص عن عاصم، مجمع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد، المدينة المنوّرة، 1412هـ.

- القرآن الكريم، مصحف برواية ورش عن نافع المدني [من سورة مريم 19 إلى الناس 114]، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1349هـ.

- القرآن الكريم، مصحف برواية حفص عن عاصم، دار القرآن الكريم، طهران، 1370هـ.

- القرآن الكريم، مصحف دولة الكويت [برواية حفص عن عاصم]، طبعة ذات السلاسل، 1982م.

II- المصادر المطبوعة:

1- كتب القراءات وعلوم القرآن:

- أبو عمر الدوري، حفص بن عمر (ت 246هـ)، جزء فيه قراءات النبي، تحقيق أحمد عيسى المعصراوي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ط1، 2006م.

- السجستاني، عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث (ت 316هـ)، كتاب المصاحف، تحقيق آرثر جيفري، المطبعة الرحمانيّة، القاهرة، ط1، 1936م.

- ابن مجاهد، أبو بكر (ت 324هـ)، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة، 1972م.

- ابن خالويه، الحسين بن أحمد أبو عبد الله (ت 370هـ)، الحجّة في القراءات السبع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط4، 1979م.

- ابن خالويه، الحسين بن أحمد أبو عبد الله (ت 370هـ)، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، تحقيق آرثر جيفري، مكتبة المتنبي، مصر، (د.ت).

- الفارسي، أبو علي (ت 377هـ)، الحجّة للقرّاء السبعة: أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجالي، دار المأمون للتراث، بيروت، (د.ت).

- الباقلاني، أبو بكر بن الطيب، الانتصار للقرآن (ت 403هـ)، تحقيق محمّد عصام القضاة، دار الفتح للنشر والتوزيع، عمّان - الأردن، ودار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط1، 2001م.

- ابن الجزري، محمّد بن محمّد (ت 833هـ):

- النشر في القراءات العشر، تصحيح علي محمّد الضباع، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ت).

- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، اعتنى به علي بن محمّد العمران، (د.ت).

39- مرتبة ترتيباً تاريخياً ضمن مشاغلها.

2- كتب التاريخ والرجال والتراجم:

- ابن خلدون، عبد الرحمن (ت 808هـ)، المقدّمة، تحقيق خليل شحادة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1998م.

- ابن الجزري، محمّد بن محمّد (ت 833هـ)، غاية النهاية في طبقات القرّاء، تحقيق ج. برجستراسر، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط3، 1982م.

3- كتب الفقه وأصوله:

- الحطاب الرعيني، محمّد بن محمّد بن عبد الله (ت 954هـ)، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، ضبط الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ط1، 1995م.

4- كتب اللغة والمعاجم:

- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت 170هـ)، كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسّسة دار الهجرة، إيران، ط2، 1409هـ.

- ابن منظور، محمّد بن مكرم (ت 711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1.

- الجرجاني، علي بن محمّد بن علي (ت 816هـ)، التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1405هـ.

المراجع العربيّة والمعرّبة:

- أبو شهبة، محمّد محمّد، المدخل لدراسة القرآن الكريم، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربيّة السعوديّة، ط3، 1987م.

- السليني، نائلة:

- الفقيه على مفترق القراءات، مقال ضمن كتاب: المسلم في التاريخ، إشراف عبد المجيد الشرفي، الدار البيضاء، ط1، 1999م.

- تاريخيّة التفسير القرآني والعلاقات الاجتماعيّة من خلال نماذج من كتب التفسير، ج1، مطبوع: ط1، المركز الثقافي العربي، 2002م، ج2 مرقون: بكلية الآداب بمنوبة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، 1997م.

- شلبي، هند، القراءات بإفريقية من الفتح إلى منتصف القرن الخامس الهجري، ط الدار العربيّة للكتاب، 1983م.

- الطويل، السيد رزق، في علوم القراءات: مدخل ودراسة وتحقيق، المكتبة الفيصليّة، مكّة المكرّمة، ط1، 1985م.

- القطان، مناع، نزول القرآن على سبعة أحرف، القاهرة، مكتبة وهبة، (د.ت).

- كون، توماس، تركيب الثورات العلميّة، ترجمة ماهر عبد القادر محمّد علي، دار النهضة العربيّة للطباعة والنشر، 1988م.

- نولدكه، تيودور، تاريخ القرآن، تعريب جورج تامر، دار نشر جورج ألمز، نيويورك، ط1، 2000م.

- ولد أباه، محمّد مختار، تاريخ القراءات في المشرق والمغرب، منشورات المنظمة الإسلاميّة للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو، 2001م.

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : +212 537 77 99 54

الفاكس : +212 537 77 88 27

info@mominoun.com

www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2018

All rights reserved © 2018